

مجلة العلوم القانونية والاجتماعية

Journal of legal and social studies

Issn: 2507-7333

Eissn: 2676-1742

دور المؤسسات الجامعية في تنمية اقتصاد المعرفة من خلال مؤسساتها الفرعية

The role of university institutions in developing the knowledge economy
through its subsidiary institutions

أمير عبد الحميد^{1*} ، أكرور ميريام²

¹جامعة الجزائر 1 (الجزائر)، abdelhamidamir24@gmail.com

²جامعة الجزائر 1 (الجزائر)، myrak2007@yahoo.fr

مخبر آليات تحقيق التنمية الشاملة في الجزائر

تاريخ النشر: 2023/03/01

تاريخ القبول: 2023/02/01

تاريخ ارسال المقال: 2022/12/25

* المؤلف المرسل

الملخص:

تهدف هذه الدراسة البحثية إلى معرفة كيفية اعتبار دور المؤسسات الفرعية التي يمكن إنشائها من قبل المؤسسات الجامعية في الجزائر، في تنمية وتطوير اقتصاد المعرفة، على غرار باقي المؤسسات في الدولة. ذلك أن اقتصاد المعرفة يلقي حالياً اهتمام فائق النظر وأصبح يعد علماً قائماً بذاته، يركز على مقومات وأسس مختلفة عن غيره، تسير التّحول التكنولوجي والرقمي الذي يعرفه العالم المعاصر، هذا من جهة ولمكانة المؤسسات الجامعية بين مؤسسات الدولة عموماً، نظراً لإمكانياتها البشرية والمادية الهائلة والمتطورة التي تزخر بها، الأمر الذي يؤهلها لتنمية ذلك الاقتصاد الرقمي كما يطلق عليه البعض، من جهة أخرى .

الكلمات المفتاحية: الجامعة، اقتصاد، المعرفة، المؤسسات، الفرعية.

Abstract

This research study aims to know how to consider the role of subsidiary institutions that can be established by university institutions in Algeria, in the development and development of the knowledge economy, similar to the rest of the institutions in the country. This is because the knowledge economy is currently receiving exceptional attention and has become a stand-alone science based on different elements and foundations, keeping pace with the technological and digital transformation that the contemporary world knows, on the one hand, and the position of university institutions among state institutions in general, given their enormous and advanced human and material capabilities that It abounds, which qualifies it to develop this digital economy, as some call it, on the other hand.

Keywords: university, economy, knowledge, institutions, subsidiary

مقدمة:

عرف العالم المعاصر ثورة تكنولوجية ورقمية لا مثيل لها، أفرزت نتائج ومحققات غير متوقعة، لاعتمادها على رأس مال غير مادي وغير ملموس، كما هو الأمر في السابق، له علاقة مباشرة بالقدرات العلمية البشرية والكفاءات من جهة وبالتقنيات وتكنولوجيات الإعلام والاتصال والرقمنة من جهة أخرى، أدخلت هذه التقنيات الغير مكلفة في ميادين الحياة ومجالاتها المتعددة وخاصة في المجال الاقتصادي الذي يعد عصب الحياة، فظهر علم اقتصادي جديد ومستقل بذاته لقي اهتمام غير مسبوق من قبل الباحثين والمختصين وخاصة في هي هذا المجال، ألا وهو الاقتصاد الرقمي أو اقتصاد المعرفة.

ولما أثبت هذا الاقتصاد المعرفي جدارته في النهوض بدول وحكومات كانت سائرة في طريق النمو إلى مصاف الدول المتقدمة، على غرار سنغافورة وماليزيا ورواندا وغيرهم، واتجه كذلك بالدول المتقدمة مثل الولايات المتحدة الأمريكية، الصين وألمانيا وغيرهم نحو هيمنة اقتصادية تكنولوجية وتحسين لمستوى معيشة مجتمعاتها، كان لازماً على المشرع الجزائري السير نحو هذا الاتجاه وتسخير إمكانيات الدولة المتاحة من أجل تنمية وتطوير اقتصادها الرقمي والمعرفي، والاستثمار في القدرات العلمية البشرية وكذا المادية والعلمية التقنية، بما يمكن من الاستفادة من مزايا وفوائد تبني هذا الاقتصاد الجديد.

إن متطلبات السير نحو تنمية وتطوير الاقتصاد المعرفي والرقمي، تستدعي وجوب الاعتماد على كل ما يتعلق بالعلم والمعرفة والبحث العلمي المفيد والجيد، الأمر الذي حوّل للمؤسسات الجامعية وبالدرجة الأولى مهمة العمل من أجل تعزيز مخرجات هذا الاتجاه، لما تزخر به هذه المؤسسات من قدرات علمية بشرية كفؤة وعلى أعلى مستوى من التعليم ناهيك عن التجهيزات العلمية والتقنية وباقي الوسائل المادية والهيكل التي تملكها، دون أن ننسى الآليات التي منحها المشرع الجزائري للجامعات في سبيل تحقيق هدف الوصول إلى اقتصاد معرفي ورقمي مثل تمكينها من إنشاء مؤسسات فرعية اقتصادية قادرة على تقديم خدمات وإنجاز أشغال، وفق تكنولوجيات الإعلام والاتصال ومن قبل كفاءات بشرية ذات مستوى تعليمي عالي.

وبالرغم من عدم رواج بعث وإنشاء هذه المؤسسات، تعد مجرد إمكانية إنشاء مؤسسات فرعية اقتصادية على مستوى المؤسسات الجامعية آلية من أفضل الآليات وأداة من أحسن الأدوات الفعالة التي تجعل المؤسسات الجامعية ذاتها قادرة وبامتياز على التواصل مع المحيط الاجتماعي والاقتصادي والتأثير فيه بغية نشر مقومات وأسس الاقتصاد المعرفي ومرافقة ذلك المحيط بمختلف مؤسساته وتركيباته من أجل تنمية وتحسين وتطوير استعمال تكنولوجيات الاعلام والاتصال ونشرها والاستثمار فيها، لكن الإشكال المطروح بهذا الصدد هو كما يلي:

ماهية المؤسسات الفرعية التي يمكن انشائها على مستوى الجامعات؟ وكيف يمكن لها تنمية وتطوير الاقتصاد المعرفي والرقمي؟

الفرضيات:

يمكن استنباط جملة من الفرضيات بناءً على الإشكالية الرئيسية أعلاه كما يلي:

- ماهية المؤسسات الفرعية التي يمكن إنشائها على مستوى المؤسسات الجامعية في الجزائر؟
- ما هي خصائص ومميزات المؤسسات الفرعية التي يمكن إنشائها على مستوى المؤسسات الجامعية؟
- ما هو اقتصاد المعرفة أو الاقتصاد الرقمي وما هي أهم مقوماته؟
- كيف يمكن للمؤسسات الفرعية التي تنشئ على مستوى المؤسسات الجامعية، تنمية وتطوير الاقتصاد المعرفي والرقمي؟

- ماهي أهم التدابير التي من شأنها تطوير الاقتصاد المعرفي من خلال المؤسسات الفرعية التي تنشئها المؤسسات الجامعية؟

أهمية الدراسة:

لما سُخرت للمؤسسات الجامعية قدرات علمية بشرية ومادية وتجهيزات علمية وتقنية وآليات وصلاحيات قانونية لا تعد ولا تحصى كان من الأجدر النظر في كل إمكانية من شأنها مساهمة هذه الأخيرة في تنمية الاقتصاد المعرفي والرقمي ومرافقة المحيط الاجتماعي والاقتصادي سواء مباشرة أو غير مباشرة، من أجل إقلاع اقتصادي، معرفي، ومن هنا تكتسي هذه الدراسة أهمية بالغة من أجل التحسيس بالإمكانيات المتوفرة والترغيب في الاضطلاع بالمهام والصلاحيات التي قد تحقق المبتغى للدولة ومرافقتها والمجتمع وأطيافه على حد سواء.

المنهج المتبع:

نظراً لطبيعة هذه الدراسة البحثية المميزة أتبعنا المنهج التحليلي الوصفي الملائم لمثل هذه المواضيع التي تعتمد أساساً على تحليل ووصف الإطار القانوني والتنظيمي للموضوع وكذلك تأثيراتها المختلفة والمتوقعة.

الخطوة المتبعة:

للإحاطة بالموضوع ومحاولة التطرق لأهم العناصر ذات الصلة بالمؤسسات الفرعية التي يمكن إنشائها على مستوى الجامعات وكذا مفهوم الاقتصاد المعرفي والرقمي ثم دور تلك المؤسسات في تنمية هذا الاقتصاد العاصر، ارتأينا اعتماد خطة ثنائية ذات مبحثين تضمن كل مبحث مطلبين وتضمن كل مطلب فرعين، أما عن المبحثين الأساسيين هما كالتالي:

المبحث الأول: ماهية المؤسسات الفرعية التي يمكن إنشائها على مستوى المؤسسات الجامعية في الجزائر.

المبحث الثاني: الاقتصاد المعرفي ودور المؤسسات الفرعية الاقتصادية في تطويره

المبحث الأول: ماهية المؤسسات الفرعية التي يمكن إنشائها على مستوى المؤسسات الجامعية في الجزائر.

منح المشرع الجزائري للمؤسسات الجامعية إمكانية بعث وإنشاء مؤسسات فرعية اقتصادية يعهد لها بممارسة نشاطات ذات طابع تجاري، فتقوم بتقديم خدمات وتجزأ أشغال ذات الصلة بمهام التعليم العالي والبحث العلمي خدمة للمصلحة العامة واستثماراً في القدرات العلمية البشرية والوسائل والتجهيزات العلمية والتقنية المتطورة التي تملكها، وسنحاول في هذا المبحث التطرق لهذه المؤسسات الفرعية عن كتب حتى يُضبط مفهومها وخصائصها ومميزاتها حسب ما جاءت به النصوص القانونية والتنظيمية.

المطلب الأول: مفهوم المؤسسات الفرعية التي يمكن إنشائها على مستوى الجامعات

باعتبار أن المؤسسات الفرعية التي يمكن بعثها وإنشاءها على مستوى المؤسسات الجامعية، آلية وأداة لاستثمار واستغلال القدرات العلمية البشرية والمادية التي تزخر بها المؤسسات الجامعية، بغية خلق الثروة وتنمية الاقتصاد المعرفي والرقمي، كان لزاماً علينا دراستها لمحاولة التعرف على مفهومها والأساس القانوني الذي تستمد منه وجودها عليها والتي تختلف اختلافاً جوهرياً عن المؤسسات الجامعية في حد ذاتها وعلى هذا الأساس سنقسم هذا المطلب على فرعين كالتالي:

الفرع الأول: تعريف المؤسسات الفرعية التي يمكن إنشائها على مستوى الجامعات

لم تحظى المؤسسات الفرعية هذه بأي من الدراسات أو البحوث اللازمة بالرغم من أهميتها المستمدة من أهمية ودور المؤسسات الجامعية الفعّال بالنظر لإمكانياتها، في تنمية الاقتصاد المعرفي وخلق الثروة، ناهيك عن التأثير في المحيط الاجتماعي والاقتصادي ومرافقته ومؤسساته المتنوعة، نحو مساهمة التحول التكنولوجي والرقمي، ومن هذا المنطلق لم ترد تعريفات لهذا النوع من المؤسسات باستثناء التعريف القانوني الذي يمكن استخلاصه من المرسوم التنفيذي رقم 11-397 المؤرخ في 28 ذي الحجة عام 1432 الموافق لـ 24 نوفمبر 2011، المحدد للقواعد الخاصة بتسيير المؤسسة العمومية ذات الطابع العلمي والثقافي والمهني، لاسيما المادة الثالثة عشرة (13) والتي جاء فيها:

" يمكن المؤسسة العمومية ذات الطابع العلمي والثقافي والمهني إنشاء مؤسسات فرعية ذات طابع اقتصادي والخصوص على أسهم في مؤسسات اقتصادية أخرى أو شركات تعنى بتمين نتائج البحث، بناءً على مداولة مجلس الإدارة، وموافقة السلطة الوصية".¹

من خلال نص هذه المادة يمكن القول بأن المؤسسات الفرعية التي يمكن للمؤسسات الجامعية إنشاءها، باعتبارها مؤسسات عمومية ذات طابع علمي وثقافي ومهني حسب ما جاء به المرسوم التنفيذي رقم 03-279 المؤرخ في 23 أوت 2003، المعدل والمتمم والمحدد لمهام الجامعة والقواعد الخاصة بتنظيمها وسيورها، لاسيما أحكام المادة الثانية منه والتي نصت على ما يلي:

" الجامعة مؤسسة عمومية ذات طابع علمي وثقافي ومهني، تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي".² وبذلك هي مؤسسات فرعية اقتصادية قادرة على تحصيل أسهم في مؤسسات اقتصادية أخرى أو شركات، مهامها تدور حول تامين نتائج البحث، ثم حددت المادة المذكورة أعلاه، طريقة إنشاء هذه المؤسسات الفرعية والتي تكون بناءً على مداولة تعرض على مجلس إدارة الجامعة وموافقة السلطة السلمية. وعليه نصت المادة الثالثة عشرة (13) المذكورة أعلاه على ما يلي:

- المؤسسات الفرعية هي مؤسسات ذات طابع اقتصادي
- المؤسسات الفرعية هذه ليست حكر على الجامعة فقط، بل تشمل كذلك المدارس العليا³ والمراكز الجامعية⁴، باعتبارهم كلهم مؤسسات عمومية ذات طابع علمي وثقافي ومهني.
- مهام هذه المؤسسات الفرعية ترتبط بتمين نتائج البحث، باعتبار أن الجامعة صرح للبحث بامتياز سواء من ناحية المهام القانونية المخولة لها أو من ناحية الإمكانيات والوسائل التي تتضمنها.
- تنشئ المؤسسات الفرعية هذه بناءً على مداولة مجلس الإدارة وموافقة السلطة الوصية.

بخصوص كيفية إنشاء هذه المؤسسات الفرعية:

نصت المادة الثامنة عشر (18) من المرسوم التنفيذي رقم 11-397 المذكور أعلاه، على ما يلي:

" يجب أن يتضمن كل مشروع إنشاء مؤسسة فرعية مخطط أعمال يوضح على الخصوص ما يأتي:

- التعريف بالمشروع.
- التأطير،

- تحليل السوق،

- المنتجات والخدمات المقدمة،

- الاستراتيجية التسويقية والتجارية،

- الوسائل والتنظيم،

- الحاجات ومخطط التمويل".⁵

وعلى هذا الأساس يتطلب إنشاء مؤسسة فرعية بالجامعة توافر ملف شامل يتضمن أهم محاور ووسائل ومخططات سير وإنجاح هذه المؤسسة الفرعية، المذكورين آنفاً، يعرض على مجلس إدارة الجامعة ومن ثم على الإدارة الوصية والمتمثلة في وزارة التعليم العالي والبحث العلمي.

الفرع الثاني: التكييف القانوني لهذه المؤسسات الفرعية

بالرجوع إلى الفصل الرابع من المرسوم التنفيذي رقم 11-397 المشار إليه أعلاه، والمعنون بـ شروط إنشاء مؤسسات فرعية والحصول على أسهم من طرف المؤسسة العمومية ذات الطابع العلمي والثقافي والمهني، لاسيما المادة رقم 21 والتي جاء فيها:

" يخضع إنشاء المؤسسات الفرعية والحصول على أسهم لأحكام الأمر رقم 75-59 المؤرخ في 20 رمضان عام 1395 الموافق لـ 26 سبتمبر 1975، المعدل والمتمم والمذكور أعلاه".

تجدر الإشارة إلى أن الأمر رقم 75-59 المؤرخ في 20 رمضان عام 1395 الموافق لـ 26 سبتمبر 1975، المعدل والمتمم والمذكور أعلاه يقصد به القانون التجاري الجزائري، ومن هذا المنطلق ولما وضع المشرع الجزائري بذلك المؤسسات الفرعية التي تنشئها المؤسسات الجامعية تحت غطاء المؤسسات التجارية الاقتصادية فسوف نقف على الأحكام الآتية:

- قيامها على أحكام القانون التجاري رقم 75-59، المعدل والمتمم والمشار إليه أعلاه،
- اختصاص القضاء العادي بالظر في منازعاتها،
- خضوعها لأحكام المحاسبة العامة⁶، في التسيير المالي والميزانياتي،
- خضوعها لأحكام المحاسبة العامة في الرقابة،
- هدف المؤسسات الفرعية هذه هو تحقيق الربح،
- يلزم القانون الضريبي الجزائري على المؤسسات التجارية تحقيق الأرباح التي لا يجب أن تقل في مطلق الأحوال عن نسبة تحدد حسب الحالة،
- على عكس المؤسسات العمومية، وفي حالة عدم تحقيق تلك النسبة من الأرباح توجه المؤسسات الجارية وجوباً نحو تطبيق وتنفيذ أحكام الإفلاس والتسوية حسب التشريع المعمول به،
- يسمح القانون البنكي الجزائري منح قروض للمؤسسات التجارية مقابل رهن أصولها المادية وغير المادية
- تعمل المؤسسات الفرعية التي يمكن انشاءها على مستوى المؤسسات الجامعية من أجل خلق الثروة وتراكمها.

بخصوص هذه النقطة الأخيرة تجدر الإشارة إلى أن الغرض من إنشاء المؤسسات التجارية والاقتصادية يقوم على عنصرين رئيسيين وهما خلق الثروة وتراكمها.

- بخصوص خلق الثروة، يقصد به خلق الأرباح وإنشاء الثروة من العدم أو من البداية صفر
- بخصوص تراكم الثروة، يقصد به استثمار الثروة التي خلقت والأرباح المحققة.

المطلب الثاني: خصائص ومميزات المؤسسات الفرعية التي يمكن إنشائها على مستوى الجامعات

تتسم المؤسسات الفرعية التي يمكن انشاءها على مستوى المؤسسات الجامعية وباعتبارها مؤسسات ذات طابع تجاري بجملة من الخصائص والسمات منها ما يتعلق بنوعية الخدمات التي تقدمها هذه المؤسسات ومنها ما يتعلق بعلاقاتها التجارية مع المؤسسات المماثلة ومع المؤسسات العمومية ومن هذا المنطلق سنتناول في هذا المطلب خصائص الخدمات المقدمة من طرف هذه المؤسسات الفرعية في الفرع الأول وطبيعة علاقاتها مع غيرها من المؤسسات في الفرع الثاني كالتالي:

الفرع الأول: خصائص الخدمات المقدمة من طرف هذه المؤسسات الفرعية

لما أثبتت المؤسسات الجامعية في العالم جدارتها في النهوض باقتصاديات الدول والحكومات ومرافقة محيطها الاجتماعي والاقتصادي نحو الازدهار والرفي، كان لازماً على المشرع الجزائري مساندة هذا التوجه ومنح الجامعة الجزائرية الصلاحيات اللازمة من أجل المشاركة في تطوير الاقتصاد الوطني كما سبق الذكر، وتثميناً لجهود ادماج الجامعة في هذا المنحنى وبعد صدور منحها إمكانية إنشاء مؤسسات فرعية أصدرت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي الجزائرية، قراراً يحدد الخدمات والخبرات التي يمكن للمؤسسات الجامعية الاضطلاع بتقديمها زيادة عن مهامها الرئيسية،⁷ فإمكان المؤسسات الفرعية بحكم طابعها التجاري ضمان تقديم خدمات وخبرات تضمنها هذا القرار والذي جاء فيه ما يلي:

المادة الثانية:

" تحدد قائمة الخدمات و/أو الخبرات التي يمكن أن تنجزها المؤسسة العمومية المذكورة في المادة الأولى أعلاه، كما يأتي:

- إنجاز الدراسات والبحوث،
- أعمال التحاليل والقياس،
- تنظيم و/أو تأطير المؤتمرات والملتقيات والمنتديات والأيام الدراسية،
- المساعدة التقنية والاستشارة في مجال الهندسة البيداغوجية،
- إجراء الخبرات العلمية والاستشارة،
- إعداد وتصميم التوثيق العلمي والوسائل التعليمية،
- تقديم خدمات النسخ والطباعة والسحب والتجليد،
- نشر وطباعة المجلات والمؤلفات العلمية والتقنية والبيداغوجية،

- وضع فضاءات تحت التصرف من أجل نشاطات ذات طابع علمي وبيداغوجي وثقافي،
- تنظيم دورات التكوين وتجديد المعارف،
- تنظيم المسابقات والامتحانات والاختبارات المهنية،
- الاستشارة والعلاج والوقاية الصحية في طب البيطرة،
- تقديم خدمات أخرى⁸

من المادة الثانية أعلاه، يتضح لنا أن الخدمات المعهودة إلى المؤسسات الجامعية إضافة لمهامها الرئيسية المتمثلة في التعليم والتكوين العالين والبحث العلمي والتطوير التكنولوجي، هي خدمات ذات صلة مباشرة بالمؤهلات والقدرات العلمية البشرية التي تزخر بها هذه المؤسسات وكذا بالوسائل والتجهيزات العلمية والتقنية والتكنولوجية التي تملكها من جهة أخرى، وعليه يمكن القول أن خصائص خدمات المؤسسات الجامعية التي قد تباشرها مباشرة أو عن طريق مؤسساتها الفرعية التي تنشئها وهذا هو الأجدر، هي كالتالي:

- هي خدمات في مجملها ذات طابع علمي: تقتضي الاعتماد على الكفاءات والقدرات العلمية البشرية والاستثمار في مستوى تعليمها وتكوينها، كما هو الحال بالنسبة للدراسات والخبرات والأبحاث.

- هي خدمات تقنية:

تعتمد بعض الخدمات على وجوب توافر تجهيزات علمية وتقنية معينة تمكن من إنجاز دراسات وبحوث ودراسات جدوى وغيرها، فلا يمكن إنجازها إلا عن طريق تجهيزات علمية تتوافر على مستوى المؤسسات الجامعية المختلفة،

- هي خدمات متصلة اتصال مباشر بمهام المؤسسات الجامعية:

وهذا ما يجعل هذه الأخيرة مؤهلة بامتياز لتقديم أفضل أنواع الخدمات لتوافر المادة الخام على عكس طلب هذه الخدمات من مؤسسات تجارية هدفها تحقيق الربح البحث ولا تتوافر على المادة الخام المتواجدة على مستوى المؤسسات الجامعية بالكم والكيف المطلوب.

- هي خدمات تجسد طريقة لإدماج الجامعات مع المحيط الاجتماعي والاقتصادي:

من خلال ممارسة المؤسسات الجامعية مباشرة أو من خلال المؤسسات الفرعية التي تنشئها كما سبق الذكر، تساهم المؤسسات الجامعية بما تملكه من خبرات وكفاءات وتجهيزات في مرافقة القطاع الاجتماعي والاقتصادي، وبذلك تعد الخدمات المقدمة تلك ممر أو واسطة للاندماج مع المحيط الاجتماعي والاقتصادي.

- هي خدمات قادرة على خلق الثروة وتراكمها:

من خلال التطرق لمجمل الخدمات التي يمكن للمؤسسات الجامعية الاضطلاع بها والمذكورة في المادة أعلاه، ونظراً لعدم وجوب توافر رأسمال معتبر من جهة واعتمادها بصورة أكبر على الاستثمار في رأس مال غير مادي، والقائم على الخبرات والكفاءات والتقنيات، فيمكن اعتبار أن تلك الخدمات قادرة على خلق الثروة بامتياز وهذا هو المنتظر من المؤسسات الجامعية.

- هي ترجمة صريحة لمستوى المؤسسة الجامعية:

إن تقديم خدمات تقنية وعلمية تستجيب لتطلعات منتفعيها من قبل المؤسسات الجامعية ومؤسساتها الفرعية هي ترجمة صريحة للمستوى الذي حققته فيمكن اعتبار كم ونوع الخدمات المقدمة مؤشر من مؤشرات وضعية المؤسسة الجامعية.

الفرع الثاني: مجهودات وزارة التعليم العالي والبحث العلمي في بعث المؤسسات الفرعية

نظراً لما أثبتته التجارب العالمية في دور المؤسسات الجامعية والبحثية وتأثيرها القوي والفعال على تنشيط الاقتصاد الوطني وتنمية الاقتصاد المعرفي، تبنت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي استراتيجية تقوم على إنشاء المؤسسات الفرعية الاقتصادية، التي تُحوّل نتائج التعليم والتكوين العالين والبحث العلمي وكذا التطوير التكنولوجي إلى المحيط الاجتماعي والاقتصادي من جهة وتدفع عجلة التنمية المستدامة من جهة أخرى، وهذا من خلال عدة آليات هي كالتالي:

- من الناحية القانونية

تم تخصيص فصلين مستقلين يتضمنان كفاءات إنشاء وبعث المؤسسات الفرعية سواء على مستوى المؤسسات العمومية ذات الطابع العلمي والثقافي والمهني وهي الطبيعة القانونية للمؤسسات الجامعية أو على مستوى المؤسسات العمومية ذات الطابع العلمي والتكنولوجي وهي الطبيعة القانونية لمراكز البحث العلمي كالتالي:

1- بالنسبة للمؤسسات الجامعية:

نص الفصل الرابع من المرسوم التنفيذي رقم 11-397 المؤرخ في 24 نوفمبر 2011 المتضمن القانون الأساسي النموذجي للمؤسسات العمومية ذات الطابع العلمي والثقافي والمهني، والذي جاء تحت عنوان شروط إنشاء مؤسسات فرعية والحصول على أسهم من طرف المؤسسة العمومية ذات الطابع العلمي والثقافي والمهني، على شروط وكفاءات بعث وإنشاء المؤسسات الفرعية الاقتصادية على مستوى المؤسسات الجامعية.

2- بالنسبة لمراكز البحث العلمي:

نص الفصل السابع من المرسوم التنفيذي رقم 11-396 المؤرخ في 24 نوفمبر 2011 المتضمن القانون الأساسي النموذجي للمؤسسات العمومية ذات الطابع العلمي والتكنولوجي، والذي جاء تحت عنوان شروط إنشاء مؤسسات فرعية والحصول على أسهم من طرف المؤسسة العمومية ذات الطابع العلمي والتكنولوجي، على شروط وكفاءات بعث وإنشاء المؤسسات الفرعية الاقتصادية على مستوى مراكز البحث العلمي.

- من الناحية الإجرائية:

اتخذت مصالح وزارة التعليم العالي والبحث العلمي مجموعة من الإجراءات في سبيل تطبيق النصوص التنظيمية أعلاه والتي ترمي إلى تشجيع وبعث المؤسسات الفرعية الاقتصادية من بينها:

1- طرح تقديم مفصل عن الموضوع بمناسبة الاجتماع التحضيري للندوة الوطنية للمؤسسات العمومية ذات

الطابع العلمي والتكنولوجي يوم 06 أكتوبر 2022،⁹

2- تكوين لجنة خاصة على مستوى الإدارة المركزية لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي تضم إدارات سامين بالوزارة، كلفت باقتراح نص تنظيمي من شأنه تيسير إنشاء المؤسسات الفرعية¹⁰.

المبحث الثاني: الاقتصاد المعرفي ودور المؤسسات الفرعية الاقتصادية في تطويره

رتبت الثورة التكنولوجية والرقمية التي عرفها العالم الحديث آثاراً ونتائج غير متوقعة، ساهمت بشكل فعال في دفع عجلة التنمية وتطوير الناتج القومي وتحسينه، من خلال الاستفادة من مميزات التقنيات والتطبيقات العلمية والتكنولوجية، فأقحمت في جل الميادين والمجالات، ولعل اقحام هذه التقنيات الرقمية في المجال الاقتصادي الواسع هو أبرز ما أثبت نجاعة مخلفات وآثار تلك الثورة الرقمية، لما أفرزته من تحقيق لنتائج جيدة بإمكانيات أقل وفي وقت أقل وجهد أدنى، ومن هذا المنطلق عرف العالم مصطلح اقتصادي جديد يقوم على تقنيات علمية ورقمية بشكل كبير ولافت، سمي بالاقتصاد المعرفي أو الاقتصاد الرقمي، وستناول في هذا المبحث ماهية اقتصاد المعرفة ومن ثم نتطرق لدور المؤسسات الفرعية التي تنشئها المؤسسات الجامعية في تطوير وتنمية هذا الاقتصاد الجديد لما لها من إمكانيات ووسائل وقدرات بشرية ومادية وعلمية وتكنولوجية.

المطلب الأول: ماهية اقتصاد المعرفة

لمعرفة ماهية الاقتصاد المعرفي أو الاقتصاد الرقمي كما يطلق عليه البعض لابد من التطرق لأهم التعاريف التي وردت بشأنه ومن ثم التعرف على أهم مقوماته وأسسها التي يقوم عليها، وعليه سنقسم هذا المطلب إلى فرعين نتناول في الفرع الأول التعاريف الواردة في أمره ونتناول في الفرع الثاني مقوماته التي تميزه عن غيره كالتالي:

الفرع الأول: تعريف الاقتصاد المعرفي أو الاقتصاد الرقمي.

فرق علماء الاقتصاد والباحثين عموماً بين مصطلحين اثنين في هذا الشأن، الاقتصاد المعرفي والاقتصاد القائم على المعرفة، وهذا نتاج للتحويلات التكنولوجية اللامتناهية والتي أدت إلى تشعب المصطلحات وتنوعها، الأمر الذي أدى بالباحثين إلى ضرورة تحديد معاني هذه المصطلحات لما ترتبه من آثار، ومن هنا ارتأينا التفريق بين المصطلحين سالفين الذكر، بذكر تفاصيل كل تعريف.

أولاً: المقصود بالاقتصاد المعرفي

يقصد بالاقتصاد المعرفي العملية الاقتصادية الموجهة لصناعة المعرفة في حد ذاتها بالبحث والتطوير وإعداد وتحضير التقنيات والآليات العلمية وكذا تكوين الخبراء والتقنيين، فهي عملية اقتصادية تحقق خدمة معرفية وتوفر نفقاتها وإيراداتها،

حيث عرف الباحث عبد القادر فاروق الاقتصاد المعرفي على أنه ما يتعلق باقتصاديات عمليات المعرفة ذاتها، أي إنتاج وصناعة المعرفة وعمليات البحث والتطوير أو تكاليف إدارة الأعمال والاستشارة أو إعداد الخبراء من جهة وبين العائد أو الإيراد الناتج من هذه العملية باعتبارها عملية اقتصادية مجردة مثلها مثل اقتصاديات الخدمة السياحية أو الفندقية أو غيرها.¹¹

ثانياً: الاقتصاد القائم على المعرفة

اتفق جمهور العلماء الاقتصاديين والباحثين على أن الاقتصاد المعرفي من صناعة للمعرفة وإنتاج للوسائل والتقنيات العلمية والرقمية وإعداد وتكوين للخبراء والقدرات العلمية البشرية، هي مرحلة أولية للوصول إلى مرحلة الاقتصاد القائم على المعرفة، ذلك أن هذا الأخير هو اقتصاد يمزج بين التكنولوجيات والتقنيات العلمية والرقمية في العمليات الاقتصادية المختلفة فيستعمل نتاج صناعة المعرفة لما لها من فوائد وإيجابيات.

وقد عرفت العديد من الصفحات والمواقع على النت الاقتصاد القائم على المعرفة على أنه الارتكاز على ما أفرزته الثورة التكنولوجية والرقمية وتطبيقه واستعماله في أغلب النشاطات الإنتاجية فهذه المخرجات التكنولوجية والرقمية هي التي تشكل وتحدد أساليب الإنتاج وفرص التسويق ومنتجاته.

من خلال ما سبق ذكره اتضح لنا بأن اقتصاد المعرفة هو أحد أنواع الاقتصاديات التي تهتم بصناعة المعرفة والعلم وتكوين القدرات العلمية البشرية المؤهلة والقادرة على مواكبة التغيرات التكنولوجية، فهو بذلك اقتصاد يصنع الوسائل البشرية والتقنيات والتجهيزات العلمية المتطورة التي تساعد على ممارسة الأنشطة الإنتاجية بطريقة أفضل وتكاليف أقل وجهد أدنى، أما الاقتصاد القائم على المعرفة هو ذلك العملية الإنتاجية التي تسخر مخرجات الاقتصاد المعرفي في نشاطاتها المختلفة. ومن هنا يمكن القول بأن الاقتصاد المعرفي هو مرحلة سابقة للاقتصاد القائم على المعرفة.

ولمعرفة اقتصاد المعرفة عن كثب سنتناول في الفرع التالي أهم المقومات التي يركز عليها هذا النوع من الاقتصاد والتي تميزه عن الاقتصاد التقليدي.

الفرع الثاني: مقومات وأسس الاقتصاد المعرفي

إن تبني مواكبة وتطوير الاقتصاد المعرفي لدى أي مجتمع أو كيان، ليس بالأمر الهين أو المتناول، فبمجرد التبصر في معنى كلمتيه يؤدي بنا للتفكير بعمق في أنه هناك مزج بين عالم الاقتصاد الذي يعرف باستقلاليته واتساعه وفلسفته الفريدة من نوعها هذا من جهة وعالم المعرفة الذي يمتاز بالتجدد والتطور والاتساع يوماً بعد يوم هذا من جهة أخرى، وعلى هذا الأساس لابد من أن يقف الاقتصاد المعرفي على أسس ومقومات وقواعد متينة تمكن من التمييز بين الاقتصاد التقليدي المتعارف عليه والذي يعتمد على رأس المال المادي والبشري والجهود الذهنية والجسدية والوقت اللازم لتحقيق غاياته وأهدافه وبين الاقتصاد المعرفي الذي يعتمد أساساً على قواعد مميزة هي وكما اتفق أغلب الباحثين والدارسين قادرة على تحقيق نتائج أفضل وإمكانات أقل، وسنخصص في هذا الفرع بذكر أهم القواعد التي لابد من العمل على تطويرها في حالة تبني الدولة لتطوير اقتصادها المعرفي كالتالي:

أولاً: البحث العلمي والتطوير التكنولوجي

يعتبر مصطلح البحث العلمي والتطوير التكنولوجي مصطلح شامل وكامل لتعبيره عن العملية المنظمة التي يباشرها باحثين بمستويات معينة لزيادة المنتج المعرفي وإيجاد حلول لمشاكل ومعضلات بعينها وما لهذه العملية ككل من تأثير على المجتمع والأفراد والمؤسسات والدول والحكومات.

وعرف البحث العلمي بالعديد من التعاريف من أبرزها، " هو عبارة عن الأنشطة الهادفة إلى زيادة ذخيرة المعرفة العلمية وتطبيقاتها على الواقع العلمي"¹²

من خلال هذا التعريف وبالتطرق لما جاء في الوثائق العالمية التي تكفلت بتحديد مفاهيم البحث العلمي نجد أن هذا الأخير يشمل خاصة مرحلتين مرحلة البحث الأساسي الأولي ومن ثم مرحلة البحث التطبيقي الذي يتعامل مع ما نتج عن البحث الأساسي لينتقل إلى التطوير وهو أهم مرحلة تترجم البحث العلمي ومراحله السابقة ومدى نجاعتها لما لها من قدرة على إنتاج وابتكار، حيث عُرف التطوير على أنه: " نشاط منهجي يعتمد على المعارف العلمية الموجودة والتي تم التوصل إليها عن طريق البحث الأساسي أو التطبيقي أو الخبرة العلمية، والذي يكون الهدف منه ابتكار وإنتاج مواد جديدة أو منتجات وآلات تستعمل في عمليات جديدة أو إدخال التحسينات على المنتجات والآلات والأنظمة المستعملة".¹³

ومما لا شك فيه أن تبني تطوير وتنمية واعتماد اقتصاد معرفي لا يمكن دون الاهتمام بالبحث العلمي والتطوير التكنولوجي الذي يمثل ركيزة من ركائز هذا الاقتصاد الأساسية لما لتأثيره من تأثير على مختلف المنتجات والعمليات الاقتصادية وهذا الاهتمام ينصب لا محالة على كل مقومات البحث العلمي والتطوير التكنولوجي ذاتها من نسبة إنفاق إلى هياكل وتجهيزات وفقدان علمية بشرية إلى برامج بحث مختلفة الأنواع والأهداف كلها في سبيل خلق قاعدة بحث علمي متينة قادرة على النهوض ومرافقة العمليات الاقتصادية ودعمها.

ويعتبر مستوى تقدم البحث العلمي والتطوير التكنولوجي في الدول والحكومات معياراً أساسياً لقياس مستوى تقدمها ومدى ريادتها خاصة في تبني أساسيات الاقتصاد المعرفي، لما له من تأثير على العمليات الاقتصادية وعلاقة هذه الأخيرة بالمستوى المعيشي للأفراد من جهة ودفع عجلة التنمية المستدامة ككل من جهة أخرى ولما ينسجه من علاقة طردية وثيقة بين صناعته للمعرفة والكفاءات البشرية أو كما سبق البيان وتعريفه باقتصاد المعرفة و بين سيورة الحياة داخل الدول والحكومات التي يصبح فيها الاقتصاد عنصر من عناصرها الحيوية بالإضافة إلى عناصر أخرى وما ينجم عن هذا التأثير الشامل من خلق لعامل الاستقرار الذي يولد مزيداً من التطور في المستقبل.

ثانياً: تكنولوجيا المعلومات والاتصال والتقنيات الحديثة

تعتبر تقنيات الاعلام والاتصال وكذا التقنيات الحديثة من مفرزات الثورة التكنولوجية والرقمية التي عرفها العالم المعاصر، وقد اثبتت هذه التقنيات قدرتها على تحقيق نتائج أفضل من تلك التي لا تستغلها وتستعملها في جميع جوانب الحياة وفي الاقتصاديات خصوصاً، وعليه تمثل تكنولوجيات الاعلام والاتصال قاطرة الاقتصاد المعرفي نحو التنمية والتطوير فاستعمالها في العمليات الاقتصادية هو مقوم وأساس لا غنى عنه حتى نستطيع القول بأن العمليات الإنتاجية هي عمليات قائمة على المعرفة أو عمليات ذكية كما يطلق عليها البعض، ومن هنا فالاقتصاد المعرفة هو ذلك الاقتصاد الذي يستعمل تقنيات الاعلام والاتصال والتقنيات الحديثة بصفة أساسية و موسعة في مجمل مراحل العمليات الإنتاجية، وهو بهذا الشكل يقوم على ما أنتجته الثورة التكنولوجية المتطورة ويستعملها استعمالاً مطلقاً.

ثالثاً: التعليم والتكوين الجيدين

إن التعليم والتكوين هما عاملين أساسيين ومقومين لا بد منهما في صدد الحديث على الاقتصاد المعرفي، لما لهما من الدور الفعال والمهم في خلق المجتمع المعرفي من جهة وتحضير وإعداد الكفاءات والقدرات العلمية البشرية المؤهلة والقادرة على التعامل مع متطلبات ومتغيرات البحث العلمي والتطوير التكنولوجي من جهة أخرى والذي يساهم

دون أدنى شك في تطوير العمليات الاقتصادية هذا من ناحية والتعامل المحكم والجيد مع تقنيات الاعلام والاتصال والتقنيات الحديثة من ناحية أخرى، حتى نكون امام اقتصاد ذكي له عناصر ومكونات متكاملة فيما بينها، فقد أثبت التعليم وكذا التكوين الجيدين مكانتهما الأساسية في الدول والحكومات المتقدمة بإسهامهما في تحقيق التقدم على مختلف المستويات.

رابعاً: الحكم الراشد

يعد الحكم الراشد بما يتضمنه من مصطلحات ومعان مترابطة فيما بينها، أساس كل تطور وتنمية في أي من المجالات والميادين، وحسب مجلس حقوق الانسان فإن خصائص الحكم الراشد تركز على الشفافية والمسؤولية والمساءلة والمشاركة والاستجابة لاحتياجات المجتمع ومن هذا المنطلق فإنه لا بد للدولة التي تريد تطوير اقتصادها المعرفي من اعتماد ركائز الحكم الراشد لبناء المقومات سالفة الذكر بناءً محكماً وللتنسيق بين هذه المقومات بالطريقة التي تخلق التكامل والترابط الذي يحقق النتائج المأمولة من هذا الاقتصاد الذكي، حيث لا يمكن تصور ظهور اقتصاد معرفي ذكي بصورة تلقائية غير قائمة على ركائز ومقومات الحكم الراشد

هذه أهم مقومات الاقتصاد المعرفي الذي كثر تداوله في هذه الآونة الأخيرة والذي أصبح مطلب كل الدول والحكومات إلى أن أضحي معياراً لقياس مدى تطورها وازدهارها بالإضافة إلى مقومات أخرى تختلف من دولة إلى أخرى حسب مستوى وعيها واستيعابها لمخرجات تبني الاقتصاد الذكي.

المطلب الثاني: علاقة التأثير بين المؤسسات الفرعية المنشئة على مستوى المؤسسات الجامعية واقتصاد المعرفة.

بحكم مكونات وعناصر وكذا مناخ إنشاء المؤسسات الفرعية التي نحن بصدد الحديث عنها، تمتاز هذه المؤسسات الاقتصادية بجملة من الامتيازات التي تجعل لها القدرة على التأثير في تطوير وتنمية الاقتصاد المعرفي في الجزائر، وهذا لاتصالها مع المؤسسات الجامعية اتصالاً وثيقاً، ما يجعل قوتها من قوة المؤسسات الجامعية، التي تُعرف بامتلاكها لقدرات علمية بشرية عالية المستوى التعليمي والتكويني وامتلاكها أيضاً لهياكل البحث وتجهيزاته وكذا تعاملها مع تقنيات الإعلام والاتصال والتقنيات الحديثة تعاملًا مباشراً ومستمرًا ناهيك عن الصلاحيات والمهام الرئيسية والثانوية التي تجعل من المستحيل ممكناً نحو تخيين وتنمية عملية تطوير الاقتصاد المعرفي والرقمي الذكي، في المؤسسات الفرعية ذاتها التي تقدم خدمات سبق الإشارة إليها أو في المحيط الاجتماعي والاقتصادي ككل والذي يستفيد من خدمات المؤسسات الفرعية تلك أو من مقومات الاقتصاد المعرفي التي يستعملها في عملياته الاقتصادية، وسنحاول في هذا المطلب التعرض لتأثير المؤسسات الفرعية على مقومات الاقتصاد المعرفي نفسها في الفرع الأول و لتأثير عمل هذه المؤسسات الفرعية على المحيط الاجتماعي والاقتصادي في الفرع الثاني،

الفرع الأول: تأثير المؤسسات الفرعية الاقتصادية على مقومات الاقتصاد المعرفي

يُعد تمكين المشرع الجزائري للمؤسسات الجامعية من إنشاء مؤسسات فرعية تختص بتقديم خدمات تمتاز عموماً بأنها خدمات علمية وتقنية من صميم جعل المؤسسات الجامعية قاطرة لتطوير وتنمية الاقتصاد المعرفي، فبعد أن عرفنا سابقاً مقومات الاقتصاد المعرفي التي تمثل بنيته التحتية فخدمات المؤسسات الفرعية الاقتصادية هي مرآة تعكس

مستوى تلك المقومات والنابعة معظمها من المؤسسات الجامعية سواء كانت تعليم وتكوين عاليين أو بحث علمي وتطوير تكنولوجي أو تقنيات إعلام واتصال أو مجالات تجسيد مقومات الحكم الراشد، إن إنشاء المؤسسات الفرعية الاقتصادية ودخولها في عالم المنافسة سواء الوطنية أو الدولية، يفرض عليها تحسين مقومات أداء خدماتها لتحقيق الثروة وتراكمها، وإلا تجد نفسها في حالة عدم تحقيق الأرباح المحددة قانوناً أمام إجراءات الإفلاس والتسوية، ومن هذا المنطلق تلعب المؤسسات الفرعية الاقتصادية دوراً بالغ الأهمية والتأثير في مهام المؤسسات الجامعية والتي تفرض عليها تحسين مستويات التعليم والتكوين العاليين والبحث العلمي والتطوير التكنولوجي وتطوير تقنيات الإعلام والاتصال حتى تستطيع المنافسة من خلال تقديم خدمات باستعمال يد عاملة مؤهلة وتقنيات متطورة غير مكلفة بجهد أدنى ووقت أقل بما يخلق الثروة فتعمل مجهودات المؤسسات الجامعية الرامية إلى إنجاح مؤسساتها الفرعية الاقتصادية على التأثير على تحسين وتطوير مقومات الاقتصاد المعرفي كتحصيل حاصل.

الفرع الثاني: تأثير المؤسسات الفرعية على المحيط الاجتماعي والاقتصادي في مجال الاقتصاد المعرفي

إن إنشاء المؤسسات الفرعية الاقتصادية من طرف المؤسسات الجامعية، التي تزخر بامتلاكها لكل مقومات الاقتصاد المعرفي، يجعل منها مؤسسات رفيعة المستوى المعرفي والرقمي لا محالة، سواء من حيث نوعية المؤهلات والقدرات البشرية والكفاءات العاملة أو من ناحية التقنيات المستعملة والتجهيزات التي تستطيع المؤسسات الجامعية تزويدها بها في إطار الأحكام القانونية والتنظيمية سارية المفعول والتي تكون في شكل اتفاقيات، مما يؤدي إلى تقديم خدمات للمحيط الاجتماعي والاقتصادي رفيعة المستوى وهذا ما يحفز مؤسسات القطاعين العام والخاص المنافسة على تحسين مقوماتها المعرفية من بحث وتطوير داخل مؤسساتها وتكوين لمستخدميها وقدراتها البشرية واستعمال جيد لتقنيات الإعلام والاتصال بما يخدم تطوير الاقتصاد المعرفي بالمحيط الاجتماعي والاقتصادي بشكل عام.

تأثر أيضاً المؤسسات الفرعية الاقتصادية المنشئة من قبل المؤسسات الجامعية على المحيط الاجتماعي والاقتصادي من خلال البحث في كفاءات تحويل الابتكارات إلى إنتاج منتجات علمية وتجهيزات وتقنيات حديثة وتسويقها لمؤسسات القطاعين العام والخاص، نظراً لمناخ إنشائها القريب من الهياكل البحثية من مخبر بحث ومراكز بحث وباقي الهياكل والمنشآت البحثية ونظراً كذلك للصلاحيات والامتيازات التي يجدها المشرع الجزائري باستمرار وبيعها في سبيل جعل المؤسسات الجامعية خصوصاً مؤسسات مرافقة للمحيط الاجتماعي والاقتصادي وما يترتب عن هذه الصلاحيات والامتيازات من تسهيلات وخلق لجسور تعامل لتبادل الخبرات والمهارات والتقنيات.

من خلال ما سبق ذكره في هذا المطلب، نخلص إلى أن الكثير من المؤشرات والمعطيات تنبأ بأن حكمة المشرع الجزائري في إضفاء طبيعة قانونية فريدة من نوعها للمؤسسات الجامعية، ألا وهي مؤسسات عمومية ذات طابع علمي وثقافي ومهني وما يترتب عن هذا التكييف القانوني من آثار سواء من ناحية المالية العامة أو من ناحية التسيير المالي والميزانياتي أو من ناحية ممارسة آليات الرقابة عليها وغير ذلك، ومنح تلك المؤسسات الجامعية إضافة إلى الاضطلاع بالمهام الرئيسية المتمثلة في التعليم والتكوين العاليين قدرتها على إنشاء مؤسسات فرعية اقتصادية تقدم جملة من الخدمات على مختلف أشكالها هذا من جهة، ثم سخر لتلك المؤسسات الجامعية إمكانيات جبارة سواء بشرية أو مادية وتجهيزات علمية ثقيلة ومتطورة هذا من جهة مقابلة، هي محاولته لجعل المؤسسات الجامعية هي

مؤسسات خلاقة للثروة هذا من ناحية وتكليفها بطريقة غير مباشرة بتبني تطوير اقتصاد المعرفة ومرافقة مؤسسات القطاع العام والخاص على إرساء قواعد الاقتصاد القائم على المعرفة، وعلى هذا الأساس يتضح لنا دور المؤسسات الجامعية الفعال والمهم في مواكبة التغيرات العالمية ومسايرة مفرزات الثورة التكنولوجية الرقمية التي حققت تقدماً غير مسبوق، وهذه هي خطى الدول الكبرى نحو تحقيق التقدم والازدهار.

الخلاصة

في ختام هذه الورقة البحثية، التي أردنا من خلالها التطرق لموضوع في غاية الأهمية، هدفها تسليط الضوء على إمكانية من إمكانيات الدولة الجزائرية القادرة على موازنة القطاع الاقتصادي وتطويره وإنعاشه أيضاً، من خلال الدور الذي يمكن أن تؤديه المؤسسات الفرعية التي يمكن للمؤسسات الجامعية إنشاءها بموجب النصوص التنظيمية المعمول بها، وقد خالصنا إلى النتائج التالية:

- المؤسسات الفرعية التي يمكن للمؤسسات الجامعية إنشاءها هي مؤسسات اقتصادية تخضع لأحكام القانون التجاري الجزائري هدفها تقديم خدمات للمؤسسات الجامعية الأسبقية في تقديمها نظراً للإمكانيات البشرية والمادية التي تملكها.
- قد تأخذ المؤسسات الفرعية التي يمكن للمؤسسات الجامعية إنشاءها أحد الشكلين SPA- SARL.
- الخدمات التي تقدمها المؤسسات الفرعية التي يمكن للمؤسسات الجامعية إنشاءها قد تكون خدمات مألوفة وقد تكون خدمات حديثة متطورة هي نتاج للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي.
- اقتصاد المعرفة هو اقتصاد فرض وجوده للنتائج الإيجابية التي يجنيها متبنيه فهو ذلك الاقتصاد الذي يصنع المعرفة ويعد الخبراء والمختصين القادرين على مواكبة التطور العلمي والرقمي وما ينتج عن هذه الصناعة المعرفية من حسن استعمال للتجهيزات واتقان في الخدمات المقدمة
- الاقتصاد القائم على المعرفة هو ذلك الاقتصاد الذي يعتمد مخرجات الاقتصاد المعرفي وما أنتجه من صناعة للمعرفة في مراحل العمليات الإنتاجية فهو مرحلة متقدمة للاقتصاد المعرفي.
- للمؤسسات الفرعية التي يمكن ان تنشئها المؤسسات الجامعية الأفضلية ولها كل التأثير على المؤسسات الجامعية الام وعلى المحيط الاقتصادي والاجتماعي.
- تلعب المؤسسات الفرعية تلك بحكم اتصالها بالمؤسسات الجامعية ذات القدرات العلمية البشرية عالية المستوى والتجهيزات العلمية المتطورة والمناخ التعليمي والتكويني والعلمي والبحثي النقي دوراً بالغ الأهمية في تطوير وتنمية اقتصاد المعرفة ودوراً آخر أكثر أهمية في مرافقة القطاع الاقتصادي والاجتماعي على إرساء وتوطيد الاقتصاد القائم على المعرفة.

بالرجوع إلى إحصائيات المؤسسات الجامعية التي أنشأت مؤسسات فرعية اقتصادية وتقدمت نحو الامام نجد أن هناك نقص فادح في بعث مثل هذه المشاريع التي نحن في أمس الحاجة إليها ليس فقط لتطوير الاقتصاد المعرفي والرقمي بل لدفع عجلة التنمية المستدامة ككل والخروج من أحادية التمويل المالي للخبزينة العمومية الجزائرية ناهيك

عن قدرة تلك المؤسسات الفرعية الاقتصادية على خلق مناصب شغل والتصدي لشبح البطالة و تنمية وتطوير القدرات البشرية الذين يجدون المناخ الملائم للعمل والتكوين بما يصنع عمالة مهرة قد تساعد في رسم استراتيجيات وطنية في المستقبل ومن هذا المنطلق، نرى بوجوب التمعن في التوصيات التالية:

التوصيات والمقترحات:

- التفكير من أجل تهيئة النصوص القانونية والتنظيمية ذات الصلة بإنشاء المؤسسات الفرعية من قبل المؤسسات الجامعية بما يتماشى والمؤشرات والمعطيات الراهنة،
 - بعث التعليم المقاولاتي بصفة مستقلة من خلال إعادة تهيئة المناهج التعليمية في المؤسسات الجامعية المختلفة،
 - وضع استراتيجية تقوم على تشجيع بعث المؤسسات الفرعية الاقتصادية من طرف المؤسسات الجامعية بما تضمنه من تسهيلات وضمانات ومرافقة نحو تحقيق الربح،
 - اعتماد معايير الجودة في التعليم العالي على مستوى المؤسسات الجامعية بغية تحسين وتطوير مؤشرات الجودة التي تلعب دوراً بالغ الأهمية في هذا الموضوع بالذات،
 - إبرام اتفاقيات الشراكة بين وزارة التعليم العالي والبحث العلمي وباقي الدوائر الوزارية من أجل تشجيع إنشاء مؤسسات فرعية اقتصادية متطورة تخدم أهداف واستراتيجيات أكثر من قطاع،
 - العمل من أجل الرقمنة الفعالة والشاملة للمؤسسات الجامعية بما يتيح لها القدرة على إنشاء مؤسسات فرعية اقتصادية مختصة ومتطورة بكل أريحية وسهولة،
- من خلال ما سبق ذكره أعلاه، تجدر الإشارة إلى أن تطور وتقدم الدول والحكومات في العالم المعاصر كان بمعية المؤسسات الجامعية، الصرح الذي يضم الكفاءات والقدرات العلمية البشرية عالية المستوى وكذا التجهيزات العلمية والتقنيات المتطورة الناتجة عن برامج البحث العلمي والتطوير التكنولوجي، ومن هذا المنطلق نأمل من الحكومة الجزائرية تسطير استراتيجية تقوم على تجسيد ركائز الحكم الراشد بالمؤسسات الجامعية ومن ثم اقحامها في عالم الاقتصاد المعرفي والرقمي.

قائمة المصادر والمراجع:

- المرسوم التنفيذي رقم 11-397 28 ذي الحجة عام 1432 الموافق ل 24 نوفمبر 2011، المحدد للقواعد الخاصة بتسيير المؤسسة العمومية ذات الطابع العلمي والثقافي والمهني.
- المرسوم التنفيذي رقم 03-297 المؤرخ في 24 جمادى الثانية عام 1424 الموافق ل 23 أوت 2003، يحدد مهام الجامعة والقواعد الخاصة بتنظيمها وسيرها، الجريدة الرسمية الصادرة بتاريخ 24 أوت 2003، عدد 51.
- المرسوم التنفيذي رقم 05-500 المؤرخ في 27 ذي القعدة عام 1426 الموافق ل 29 ديسمبر 2005 المحدد لمهام المدرسة خارج الجامعة والقواعد الخاصة بتنظيمها وسيرها، ج. ر بتاريخ 29 ديسمبر 2005، عدد 84.
- المرسوم التنفيذي رقم 05-299 المؤرخ في 11 رجب عام 1426 الموافق ل 16 أوت 2005، يحدد مهام المركز الجامعي والقواعد الخاصة بتنظيمه وسيره، الجريدة الرسمية الصادرة بتاريخ 25 أوت 2005، عدد 58.

- القانون رقم 07-11 المؤرخ في 15 ذي القعدة عام 1428 الموافق 25 نوفمبر 2007، المتضمن النظام المحاسبي والمالي، والنصوص التنظيمية الخاصة به.
- أ/د سميرة لغويل ود/ أحمد عبد الحكيم بن بعطوش، المؤسسات الجامعية واقتصاد المعرفة في الجزائر، المجلة العربية للآداب والعلوم الإنسانية، جامعة الحاج لخضر، باتنة 1، المجلد الرابع، العدد 12 صادر بتاريخ أبريل 2020.
- لامية حروش، محمد طوالبية، البحث العلمي والتطوير التكنولوجي، الواقع ومستلزمات التطوير، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد 19، جانفي 2018.
- محمد قويدري، واقع وآفاق أنشطة البحث والتطوير في بعض البلدان المغاربية، الملتقى الدولي حول التنمية البشرية وفرص الاندماج في اقتصاد المعرفة والكفاءات البشرية، جامعة الأغواط 9-10 مارس 2004.

الهوامش:

- 1 - انظر المادة (13) من المرسوم التنفيذي رقم 11-397 في 28 ذي الحجة عام 1432 الموافق ل 24 نوفمبر 2011، المحدد للقواعد الخاصة بتسيير المؤسسة العمومية ذات الطابع العلمي والثقافي والمهني.
- 2 - أنظر المادة الثانية من المرسوم التنفيذي رقم 03-297 المؤرخ في 24 جمادى الثانية عام 1424 الموافق ل 23 أوت 2003، يحدد مهام الجامعة والقواعد الخاصة بتنظيمها وسيورها، الجريدة الرسمية الصادرة بتاريخ 24 اوت 2003، عدد 51.
- 3 - انظر المادة الثانية من المرسوم التنفيذي رقم 05-500 المؤرخ في 27 ذي القعدة عام 1426 الموافق ل 29 ديسمبر 2005 المحدد لمهام المدرسة خارج الجامعة والقواعد الخاصة بتنظيمها وسيورها، ج.ر. بتاريخ 29 ديسمبر 2005، عدد 84.
- 4- أنظر المادة الثانية من المرسوم التنفيذي رقم 05-299 المؤرخ في 11 رجب عام 1426 الموافق ل 16 أوت 2005، يحدد مهام المركز الجامعي والقواعد الخاصة بتنظيمه وسيوره، الجريدة الرسمية الصادرة بتاريخ 25 اوت 2005، عدد 58.
- 5 - انظر المادة (13) من المرسوم التنفيذي رقم 11-397 في 28 ذي الحجة عام 1432 الموافق ل 24 نوفمبر 2011، المحدد للقواعد الخاصة بتسيير المؤسسة العمومية ذات الطابع العلمي والثقافي والمهني.
- 6 - تستند المحاسبة العامة في التشريع الجزائري على أحكام القانون رقم 07-11 المؤرخ في 15 ذي القعدة عام 1428 الموافق 25 نوفمبر 2007، المتضمن النظام المحاسبي والمالي، والنصوص التنظيمية الخاصة به.
- 7 - انظر القرار رقم 353 المؤرخ في 13 ماي 2013، الذي يحدد الخدمات و/أو الخبرات التي يمكن أن تقوم بها المؤسسة العمومية ذات الطابع العلمي والثقافي والمهني، زيادة عن مهامها الرئيسية وكفايات تخصيص الموارد المتصلة بها.
- 8 - انظر المادة الثانية من القرار المذكور أعلاه.
- 9 - نسخة من التقديم مقدم من طرف المديرية العامة للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي بوزارة التعليم العالي والبحث العلمي الجزائرية.
- 10 - مقرر إنشاء لجنة مختصة بالمؤسسات الفرعية على مستوى وزارة التعليم العالي والبحث العلمي.
- 11 - أ/د سميرة لغويل ود/ أحمد عبد الحكيم بن بعطوش، المؤسسات الجامعية واقتصاد المعرفة في الجزائر، المجلة العربية للآداب والعلوم الإنسانية، جامعة الحاج لخضر، باتنة 1، المجلد الرابع، العدد 12 صادر بتاريخ أبريل 2020، ص 183.
- 12 - لامية حروش، محمد طوالبية، البحث العلمي والتطوير التكنولوجي، الواقع ومستلزمات التطوير، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد 19، جانفي 2018، ص 33.
- 13 - محمد قويدري، واقع وآفاق أنشطة البحث والتطوير في بعض البلدان المغاربية، الملتقى الدولي حول التنمية البشرية وفرص الاندماج في اقتصاد المعرفة والكفاءات البشرية، جامعة الأغواط 9-10 مارس 2004، ص 166.